

المشهد السياسي

رعد يسدّد على المحكمة

إلى ما قبل التهذئة در: المستقبل ينتظر حكم المحكمة لا القرار الاتهامي قبل بت ملف شهود الزور، والعماد عون يدعو إلى عدم الالتزام بقرارات القاضي سعيد ميرزا، فيما حزب الله يطلب مراجعة قرارات الحكومة غير الشرعية وبينها نظام المحكمة

خرجت التهذئة التي جرى الحديث عنها قبل أسابيع من حالة الموت السريري، إلى الوفاة المؤكدة، منتظرة من يجرؤ على إعلان النيا. فما جرى خلال الأيام القليلة الماضية لا يقتصر على ترددات المؤتمر الصحافي الذي عقده اللواء جميل السيد يوم الأحد الفائت، إذ تعداه إلى جو سياسي وإعلامي وشعبي بات الحديث معه عن كلمة هذوء أشبه بضرب من الجنون.

وسجل يوم أمس عدد من التطورات في الخطاب السياسي، أبرزها مطالبة رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد بمراجعة كل القرارات التي أصدرتها الحكومة الأولى للرئيس فؤاد السنيورة، وبينها «إقرار نظام المحكمة الدولية». وقال رعد إن ثمة «73 مشروع قانون محالاً على المجلس النيابي من حكومة غير شرعية، حكومة فؤاد السنيورة. وحتى الآن يرفض المجلس تسلمها لأن تلك الحكومة ليست دستورية ولا شرعية، ومن ضمن تلك المشاريع مسألة نظام المحكمة الذي هزّب تهرباً في تلك الحكومة».

وقال رعد إن عدم النظر في القرائن والمعطيات التي قدمها الأمين العام لحزب الله قبل أكثر من شهر بشأن احتمال تورط إسرائيل باغتيال الرئيس رفيق الحريري هو بمثابة «تأكيد لشكوكنا الكبيرة حول عدم الصدقية في التعاطي في عملية البحث عن الحقيقة»، لافتاً إلى أن الحزب يعرف «أين موقع العدو الإسرائيلي في جريمة الاغتيال». ورأى رعد أن «الذي يدافع عن شهود الزور ويشك في أصل تسميتهم لدينا علامات استفهام كثيرة حول مواقفه. وعلى أي حال نحن مستمرون في هذا الملف حتى الوصول إلى نهايته»، لافتاً إلى أن «المفتاح الواقعي من أجل الوصول بالمسار إلى الحقيقة هو ملاحقة شهود الزور».

عون: «المعلومات» عصابة مسلّحة
هذا في الجنوب. أما في الرابية، فقد شنّ رئيس كتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون هجوماً عنيفاً على فرع المعلومات والمدعي العام التمييزي، ومن خلفهما رئيس الحكومة سعد الحريري، واصفاً الأخير، من دون أن يسمّيه، بأنه «رئيس عصابة». فرئيس التيار الوطني



عون: المعركة مع فرع المعلومات نيابية لا دخل للوزراء بها (شربل نخول)



نزّهت كتلة المستقبل المحكمة الدولية عن التأثير بمحاولات التضييق



الحر وصف فرع المعلومات بأنه «عصابة مسلحة مخالفة لكل القوانين، ومن يحمي هذا الفرع هو رئيس العصابة»، مضيفاً في جزء آخر من مؤتمره الصحافي الذي أعقب اجتماع التكتل: «من يحمي هذا الجهاز هو السلطة التنفيذية المتمثلة برئاسة الحكومة والنيابة العامة».

وأكد عون أن «المعركة مع فرع المعلومات لا تدخل للوزراء بها، وهي معركة نيابية»، سائلاً عن «المسؤول عن هذا الفرع وإلى من يرسل هذا الفرع تقاريره، ومن أين يأتي بميزانيته؟». وقال عون إنه كان يتمنى أن يُفتح تحقيق مع اللواء جميل السيد على خلفية ما أدلى به بعد خروجه من السجن، مطالباً بـ«لجنة تحقيق نيابية تضع المدعي

العام التمييزي والمدير العام لقوى الأمن الداخلي وجهاز المعلومات بتصرف التحقيق لنصل إلى شهود الزور لأنهم كانوا رعاة التحقيقات». وطالب عون المواطنين بعدم الامتثال «لأي طلب من فرع المعلومات ولا يمشكوا معه على حسابي» لأنه غير شرعي، ونحن له بالمرصاد وألا يستجيبوا لأوامر سعيد ميرزا».

وبالنسبة إلى مسألة توقيف العميد المتقاعد فايز ك. قال عون إن الموضوع أصبح بعهد القضاء، «وأنا اعترضت لأنهم تجاوزوا القوانين في التحقيق معه لأنه بقي ستة أسابيع بتصرف فرع المعلومات، مع أن المدة القانونية القصوى هي 4 أيام، ثم يرسل إلى سجن تابع للدولة».

كتلة المستقبل ترحّب بشهود الزور

في المقابل، وضعت كتلة المستقبل في المقابل، بعد اجتماعها أمس برئاسة النائب فؤاد السنيورة في قريظم، تفسيراً لاعتراض رئيس الحكومة سعد الحريري بوجود شهود زور، إذ ربطت «التمييز بين التضييق والتحريف والصدق والحقيقة» بالأدلة التي ستظهر في الأحكام التي ستصدرها المحكمة الدولية، أي إن الكتلة مضت إلى ما هو أبعد من مواقف عدد من حلفائها الذين طالبوا ببت ملف شهود الزور بعد صدور القرار الاتهامي عن المحكمة

الدولية، فيما أبعدته كتلة المستقبل إلى ما بعد صدور الأحكام. ونزّهت الكتلة المحكمة الدولية عن التأثير بمحاولات التضييق، معربة عن ثقتها بأن «قضاة المحكمة ومحققها وأجهزتها والمسؤولين فيها، هم على دراية بتلك المحاولات، وهم، كما أكدوا، لا يتأثرون بها، وأن الكتلة، التي تدبّر وترفض كل هذه المحاولات، على ثقة بأن الأحكام التي تصدر عن مثل هذه المحاكم لا تقوم ولا تستند إلا إلى أدلة صلبة ووقائع ثابتة». وبعد «طسي صفحة الاتهام السياسي إثر انطلاق عمل المحكمة ذات الطابع الدولي»، رأت كتلة المستقبل أنه «يجب الأخذ فقط بأحكام المحكمة وقراراتها لا غير».

وبحسب كتلة المستقبل، فإن «المواقف التي صدرت عن الرئيس سعد الحريري في المدة الأخيرة (...) لم تفهم على حقيقتها، فقرأ البعض في جرأة مبادرته وحرصه تراجعاً». وأكدت الكتلة أن «الشعب اللبناني وجمهور الرئيس الشهيد رفيق الحريري لن ينهائوا إزاء محاولات التفریط بتضحيات الشهداء الأبرار ودمائهم ولن يتنازلوا أمام محاولات البعض الإضرار بالتحقيق في الجريمة والنيل من صدقية المحكمة». وطالب نواب المستقبل السلطات القضائية بممارسة دورها إزاء «التطاول المرفوض والمدان والتهديد العلني بقلب النظام والتهديد باغتيال المسؤولين».

أخبار

السفير السوري: المقاومة عنواننا

أكد السفير السوري علي عبد الكريم علي «أهمية وضرورة ثلوث الجيش والمقاومة والشعب الذي أسّسه لبنان»، مشيراً إلى أن «لبنان كله وسوريا كلها والمنطقة كلها يجب أن تكون مقاومة، فالمقاومة هي دفاع عن الذات والكرامة وانتساب إلى المستقبل». كلام علي أتى خلال



مأدبة تكريمية أقامها على شرفه النائب السابق عبد الله فرحات في حمانا، في حضور عدد من الشخصيات السياسية والحزبية، معظمها من قوى المعارضة السابقة والحزب التقدمي الاشتراكي. ولفت علي إلى أن «المقاومة يجب أن تكون في الثقافة والاقتصاد، كما في السلاح والدماء، والمقاومة عنوان للجميع».

بدوره، أكد فرحات أن «وجود دولة صهيونية غاصبة على حدودنا... يستلزم مقاومة دائمة وجيشاً مؤمناً وقادراً وشعباً لا ينصاع لأي ظلم كمثل شعبنا اللبناني ومقاومته وجيشه».

الصايغ: كلام الحريري لا يغيّر شيئاً

وصف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور سليم الصايغ ما قامت به قوى 14 آذار عام 2005 بأنه «حرب تحرير سلمية وانقلاب على النظام الأمني الذي حكم بالقوة القاهرة، ولا سيما عندما وقفنا مع الشباب بمن فيهم شباب التيار الوطني الحر لتحقيق



الحرية والسيادة والاستقلال». وتوقع الصايغ «رفع سقف الخطاب السياسي في الفترة المقبلة»، معتبراً أن «معركة القرار الظني لا تزال مفتوحة وأن كل العلاقات على المستوى السوري والسعودي هي لتأمين الاستقرار». وقال الصايغ إن كلام رئيس الحكومة لصحيفة «الشرق الأوسط» «لا يغيّر في الواقع شيئاً، لأن المسار القضائي يسير شاء من شاء وأبى من أبى. ورغم رفضه توجيه أي اتهام سياسي، أكد الصايغ أن «لسوريا مسؤولية معنوية عما حصل ولو برأتها المحكمة لأنها كانت سلطة الوصاية على لبنان»، لافتاً إلى أن «قضية شهود الزور همروجة» ستنتهي بعد فترة وقبل القرار الظني».

العريضي: كان يجب على حزب الله الترحيب بكلام الحريري

ورأى العريضي أن كلام رئيس الحكومة سعد الحريري في حديثه إلى صحيفة «الشرق الأوسط» كان يجب أن يحظى بترحيب من حزب الله، لافتاً إلى أن «مبادلته بكلام ناب أمر مرفوض». ورأى أن «هذا الأسلوب غير سليم في مقاربة الموضوع»، مشدداً على أن «ما سمعنا به خلال

شدد وزير النقل والأشغال العامة، غازي العريضي، في حديث تلفزيوني، على أن الخطر الكبير على لبنان يكمن في خطر وقوع فتنة سنيّة - شيعيّة أكثر من أي وقت مضى، لافتاً إلى أن المسؤولية تقع على الجميع لمنع وقوع هذه الفتنة، ومؤيداً تعامل رئيس مجلس النواب نبيه بري مع هذا الواقع.

